

العام وتطبيقاته في سورة الجمعة
م.م فاطمة محمد عبد القادر
كلية الامام الأعظم (رحمه الله) الجامعة

الملخص

الحمد لله رب العالمين .. أما بعد:

عنوان البحث هو (العام وتطبيقاته في سورة الجمعة) وهو من جزئيات علم أصول الفقه الإسلامي إذ إن أصول الفقه من أعظم العلوم وأجلها فهو الذي يفتح الأفق لفهم النصوص وبقواعده تعرف الأحكام ومن طريقه يتوصل إلى المصالح التي جاءت الشريعة لتحقيق منافعها للعباد، ودفع المفاسد التي من شأنها تقويض الخليفة والبلاد. سبب اختياري لهذا الموضوع هو للوقوف على مدلولات العام الواردة في سورة الجمعة والتمييز بين تلك المدلولات ومرادها من غيره لعدم وجود دراسة سابقة لمباحث العام في سورة الجمعة. ويبحثي هذا درست فيه إحدى جزئيات دلالات النصوص وهي جزئية العام فبعد تعريف ماهية العام قمت باستقراء أمهات كتب الأصول وكتب التفسير واحصاء الفاظ العام في سورة الجمعة ثم قمت بفرزها بحسب أنواعها وبينت وجه الدلالة في كل لفظ وبعض اقوال المفسرين في ذلك وذكرت بعض المسائل المتعلقة بالعام وخلاف الفقهاء فيها

الكلمات المفتاحية: العام ، تطبيقاته ، سورة الجمعة

General word and its applications in Surat Al-Jumaa

Fatima Mohamed Abdel-Qader

College of the Great Imam (may God have mercy on him) University

The title of the research is (General word and its applications in Surat Al-Jumaa), and it is one of the parts of the science of Islamic jurisprudence, as the origins of jurisprudence are among the greatest, longest and most beneficial sciences after the Qur'an and Sunnah. Rulings are known and from his way he reaches the interests that the Sharia came to collect benefits for the slaves, and pay the spoilers that would undermine creation and the country.

The importance of this science is evident in the fact that it is a basis for the benefit of those charged with a pension and a refund. It is a source of fatwa for everything that takes place between people, including accidents and behaviors. On God without what he wanted.

An optional reason for this topic is to share with students of science to enrich the Islamic Library with the new, as well as the lack of a previous study of fundamentalist investigations in Surat Al-Jumua.

Key words: The General, Its Applications, Surat Al-Jumah

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلّى اللهم على سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فإن موضوعي (العام وتطبيقاته في سورة الجمعة) هو من جزئيات علم أصول الفقه الإسلامي وهذا العلم من أعظم العلوم وأجلها وأنفعها بعد الكتاب والسنة؛ فبه تفهم النصوص وبقواعده تعرف الأحكام، ومن طريقه يتوصل إلى المصالح التي جاءت الشريعة لتحقيق منافعها للعباد، ودفع المفاسد التي من شأنها تقويض الخليفة والبلاد.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا العلم لكونه أساساً لصلاح المكلفين معاشاً ومعاداً؛ إذ هو منار الفتوى لكل ما يجري بين الناس من حوادث وتصرفات فلا يمكن لأحد الاستغناء عنه؛ لأنّ ذلك يعني الاستغناء عن فهم مراد الله تعالى؛ فيختلط المندوب بالواجب أو المكروه بالحرام، وحينها يقول المرء على الله بغير ما أراد.

غاية الموضوع:

سبب اختياري للموضوع هو الوقوف على مدلولات العموم، الوارد في سورة الجمعة والتميز بين تلك المدلولات ومرادها.

الدراسات السابقة:

هنالك الكثير من الدراسات في المباحث الأصولية كافة على سور كثيرة من القرآن الكريم لا يسعني ذكرها جميعاً منها: المباحث الأصولية في سورة الانفال، المباحث الأصولية في سورة النور، المباحث الأصولية في سورة التوبة، المباحث الأصولية في سورة آل عمران، المباحث الأصولية في سورة محمد، وغيرها كثير تتضمن دراسة العام كأحد المباحث في تلك السور لكن لم اجد من تناول المباحث الأصولية في سورة الجمعة ولاحتى بعض المباحث فأخذت بدراستها مجتاً تلو الآخر وكان نصيب هذا البحث بموضوع العام من دلالات الألفاظ.

منهجيتي في الكتابة:

1. بعد تعريف المصطلح الأصولي لغة واصطلاحاً.
2. استقرت جميع آيات سورة الجمعة، واستخرجت كل ما يمكن الاستدلال به في اللفظ العام.
3. عمدت إلى قراءة أقوال الأصوليين والمفسرين في كل آية من الآيات؛ لاستخراج ما يدعم الاستدلال بالآية الواحدة .
4. تحرير موطن الاتفاق ومحل النزاع في المسألة الأصولية، مع بيان مذاهب العلماء أو أشهرها.
5. عمدت إلى ذكر التطبيقات بعد المسألة الأصولية التابعة لها، وأحياناً يجد القارئ الكريم أنني قد أعيد الآية في مواضع متعددة من الاستدلالات الأصولية باعتبارها مختلفة؛ وذلك يرجع إلى ترابط المباحث الأصولية وصلة بعضها ببعض فيكون في الآية الواحدة أكثر من استدلال.
6. ترجمت للأعلام بالهامش وذلك بذكر الاسم وسنة الولادة والوفاة، وبعض مصنفاته إن وجدت وعلى يد من تتلمذ، أو بعض من تتلمذ عنه، ولم أترجم للخلفاء الراشدين ﷺ وأصحاب المذاهب الأربعة - رحمهم الله -.

وفي ضوء منهجيتي في كتابة البحث كانت خطتي الآتية:

المبحث الأول : مفهوم العام

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تعريف العام وألفاظه

المطلب الثاني: ألفاظ العموم وتطبيقاتها في سورة الجمعة.

المبحث الثاني: تطبيقات عموم الخطاب في سورة الجمعة

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: دلالة العام وتطبيقاتها في سورة الجمعة

المطلب الثاني: عموم الخطاب في سورة الجمعة

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الباحثة

وما توفيقي إلا بالله وهو الهادي الى سواء السبيل.

المبحث الأول

مفهوم العام وألفاظه ودلالاته

اقتضت دراستي لهذا المبحث أن أوزعه بين مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول

تعريف العام و ألفاظ العموم وتطبيقاتها في سورة الجمعة

أولاً: تعريف العام.

أ. في اللغة:

العام: وهو الشمول "عم الشيء عموماً: شمل الجماعة"⁽¹⁾، "وعم الشيء بالناس يعم عما فهو عام إذا بلغ المواضع كلها"⁽²⁾، "وشيئ عميم، أي تام"⁽³⁾، ومنه قول النبي ﷺ: ((سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بَسَنَةٌ عَامَةً))⁽⁴⁾، أي بقحطٍ يعم جميعهم و"العامة خلاف الخاصة"⁽⁵⁾.

ب. في الاصطلاح:

عرّف العام بعدة تعريفات منها:

- أنه : "كلام مستغرق لجميع ما يصلح له"⁽⁶⁾.

(1) القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005م، باب الميم، فصل العين، مادة عم، ص: 1141.

(2) كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، باب العين والميم (م ع، ع م مستعملان) ، 94/1 .

(3) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4 1407 هـ - 1987 م ، مادة عم، 5/ 1992 .

(4) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، كتاب الفتن وأشرط الساعة ، باب (هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض) ، رقم الحديث 2889 ، 2215/4 .

(5) كتاب العين: باب العين والميم (م ع، ع م مستعملان) ، 94/1 ، لسان العرب: مادة (عمم) 426/12 .

(6) المعتمد في أصول الفقه: محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين، (ت: 436هـ)، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، 1403، بيروت، 189/1 .

- أو بأنه: "اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له من غير حصر"⁽¹⁾.
- أو بأنه: " ما دل على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقا ضربة"⁽²⁾.

ثانيا: ألفاظ العموم وتطبيقاتها في سورة الجمعة

قبل البدء في بيان ألفاظ العموم أبين بإيجاز مذاهب علماء الأصول فيما وضعت له هذه الألفاظ وهم في ذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

(مذهب أرباب العموم): وهو مذهب الجمهور؛ إذ ذهبوا إلى إثبات الحكم في جميع ما يتناوله العموم من أفراد، فالعام على ظاهره من شمول ما ينطوي تحته من تلك الأفراد، لا يصرف عن ذلك إلا بدليل⁽³⁾.

(1) البحر المحيط في أصول الفقه أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، 1421هـ - 2000م: 5/2.

(2) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، شمس الدين الأصفهاني (ت: 749هـ)، المحقق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط1، 1406هـ / 1986م: 104 / 2، التعبير شرح التحرير: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: 885هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ط1، 1421هـ - 2000م: 5/ 2317.

(3) ينظر: الفصول في الأصول: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: 370هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1414هـ - 1994م: 59 / 1، المعتمد: 156 / 1، التبصرة في أصول الفقه: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، 1403: ص: 37، أصول البزدوي: أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، فخر الإسلام البزدوي (المتوفى: 482هـ)، الناشر: مطبعة جاويد بريس - كراتشي: ص: 67، أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1414هـ - 1993م: 146 / 1، المستصفى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ - 1993م: ص: 225، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الأمدي (ت: 631هـ) تحقيق: د. سيد الجميلي دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، 1404: 208 / 2، نفائس الأصول في شرح المحصول: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت 684هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م: 551 / 2، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (ت: 730هـ)، المحقق: عبد الله محمود محمد عمر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 1418هـ/1997م: 304 / 1، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي (ت: 972هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية 1418هـ - 1997م: 108 / 3، البحر المحيط في أصول الفقه: 4/ 39.

المذهب الثاني:

(مذهب أرباب الخصوص): وهو ما ذهب إليه البلخي⁽¹⁾ من الحنفية والجبائي⁽²⁾ من المعتزلة إلى "الجزم بأخص الخصوص" و ذلك معناه حمل صيغة العموم على بعض ما يقتضيه الاسم في اللغة دون بعض كالواحد في الجنس، والثلاثة في الجمع والتوقف فيما وراء ذلك⁽³⁾.

المذهب الثالث:

وهو مذهب الواقفية وهم عامة الأشاعرة وبعض المتكلمين إلى التوقف فيما وضعت له ألفاظ العموم، فإذا ورد لفظ من ألفاظ العموم وجب التوقف عن العمل به، حتى يقوم دليل عموم أو خصوص⁽⁴⁾.

الرأي المختار:

هو رأي الجمهور وهو اثبات حكم العام في اللفظ العام الخالي عن التخصيص فإذا ورد المخصص اخذ به والا فلا

وألفاظ العموم كثيرة منها:

أ-ألفاظ تدل على العموم لذاتها

(1) محمد بن الفضل بن العباس، أبو عبد الله، البلخي: صوفي شهير، من أجلة مشايخ خراسان. أخرج من بلخ، فدخل سمرقند، ومات فيها، (319 هـ / 931 م). الأعلام للزركلي، 6/ 330، ينظر: طبقات الأولياء: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن أحمد الشافعي المصري (ت: 804 هـ) ، بتحقيق: نور الدين شرييه، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط2، 1415 هـ - 1994 م ، ص: 300.

(2) الجبائي أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري، شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف، مات بالبصرة، سنة ثلاث وثلاث مائة، أخذ عن: أبي يعقوب الشحام، وعاش: ثمانيا وستين سنة. ومات، فخلفه ابنه؛ العلامة أبو هاشم الجبائي. سير أعلام النبلاء، 14/ 183، ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748 هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985 م: ص: 103.

(3) ينظر: المعتمد: 1/ 209، المستصفى: ص: 225، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 2/ 15.

(4) ينظر: المستصفى: ص: 225، الإحكام في أصول الأحكام للأمدى: 2/ 201، البحر المحيط في أصول الفقه: 4/ 39.

الصيغ التي تدل على العموم لذاتها، ومنها: اسماء الشرط، والاسماء الموصولة، والاسماء المؤكدة، وهي كما يأتي:

1- اسماء الشرط

فمن أعلى صيغ العموم: (الاسماء التي تقع أدوات في الشرط.. فكل اسم وقع شرطاً عمّ مقتضاه، وإذا قلت: من أتاني أكرمه، عمّ كل آتٍ من العقلاء.. وإذا قلت: حيثما جئنتي أكرمتك، عم كل مكان) (1).

التطبيقات:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (2)
قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (3)
قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ (4)
موطن الاستدلال: هو أن اسم الشرط (إذا) في الآيات الكريمة من ألفاظ العموم.

2- الاسماء الموصولة

أما الاسماء الموصولة (1)، فمثل الذين واللاتي كذلك (من) و(ما) الموصولتين، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى * وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى﴾ (2).

(1) ينظر: أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط 1414، 1هـ - 1993م: 157/1، المحصول لابن العربي: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)، المحقق: حسين علي البدري - سعيد فودة، الناشر: دار البيارق - عمان، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 1999: ص: 74، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 197 / 2، المسودة في أصول الفقه: آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: 652هـ)، وأضاف إليها الأب، عبد الحليم بن تيمية (ت: 682هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (728هـ)]، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي: ص: 100، تخريج الفروع على الأصول: محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار، أبو المناقب شهاب الدين الرنجانى (المتوفى: 656هـ)، المحقق: د. محمد أديب صالح، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1398: ص: 326، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 300 / 1، البحر المحيط في أصول الفقه: 81 / 4.

(2) سورة الجمعة: الآية 9.

(3) سورة الجمعة: الآية 10.

(4) سورة الجمعة: الآية 11.

التطبيقات:

قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ⁽³⁾﴾
قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنَّ زَعْمَتُمْ⁽⁴⁾﴾
قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ⁽⁵⁾﴾

موطن الاستدلال: هو أن الاسم الموصول (الذين) الوارد في الآيات من صيغ العموم "وتنصيص العموم نحو: ما في الدار من أحد، إذ بدون من لفظ ما ظاهر في العموم، ومع من نص لا يحتمل غيره، ولفظ من زائدة، والنصوصية من خصوص المقام"⁽⁶⁾.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ⁽⁷⁾﴾
موطن الاستدلال: هو أن (من) الموصولة من صيغ العموم⁽⁸⁾.

قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ⁽⁹⁾﴾
قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ⁽¹⁰⁾﴾
قوله تعالى: ﴿فَيَنْبِئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ⁽¹¹⁾﴾
قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التَّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ⁽¹²⁾﴾
موطن الاستدلال: هو أن (ما) الموصولة من صيغ العموم.

(1) ينظر: أصول السرخسي: 157/1، المحصول لابن العربي: ص: 74، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 2/197، المسودة في أصول الفقه: ص: 100، تخريج الفروع على الأصول: ص: 326، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 300/1، البحر المحيط في أصول الفقه: 81/4.

(2) سورة النازعات: الآيات 37 - 40

(3) سورة الجمعة: الآية 5.

(4) سورة الجمعة: الآية 6.

(5) سورة الجمعة: الآية 9.

(6) الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع: 2/174.

(7) سورة الجمعة: الآية 4.

(8) ينظر: شرح المعالم في أصول الفقه: ابن التلمساني عبد الله بن محمد علي شرف الدين أبو محمد الفهري المصري (المتوفى: 644 هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م: 436/1.

(9) سورة الجمعة: الآية 1.

(10) سورة الجمعة: الآية 7.

(11) سورة الجمعة: الآية 8.

(12) سورة الجمعة: الآية 11.

3- الاسماء المؤكدة⁽¹⁾

والاسماء المؤكدة: مثل (جميع) و(أجمعون) و(جمعاء) و(كافة) و(كل)، فتفيد العموم بذاتها؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾⁽²⁾؛ أي: كل فرد منهم، وكما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾⁽³⁾، وكلمة (جميع) تفيد عموم الأفراد على سبيل الاجتماع لا الانفراد⁽⁴⁾.

ب- ألفاظ تدل على العموم بغيرها:

و(أي)⁽⁵⁾ لا تفيد العموم بذاتها، وإنما تعمُّ بعموم الصفة التي تضاف إليها؛ كما في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَنُكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾⁽⁶⁾؛ فهي هنا نكرة وُصِفَتْ بحسُن العمل (وهو عام)، فأكسبها العموم⁽⁷⁾.

1- الجمع المعروف ب(أل) الاستغراقية

من الصيغ المفيدة للعموم بغيرها، وذلك بوساطة ما ينضم إليها من (أل) الاستغراق، ومثال المعروف ب(أل) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾⁽⁸⁾؛ أي: كل فرد من أفراد الناس فقيرٌ إلى الله⁽⁹⁾.

(1) لم أجد لهذه الصيغ تطبيقات في سورة الجمعة

(2) سورة مريم: الآية 95

(3) سورة المدثر: الآية 38

(4) ينظر: أصول السرخسي: 157/1، المحصول لابن العربي: ص: 74، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 2/197، المسودة في أصول الفقه: ص: 100، تخريج الفروع على الأصول: ص: 326، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 300/1، البحر المحيط في أصول الفقه: 81/4.

(5) لم أجد لها تطبيقات في سورة الجمعة

(6) سورة هود: الآية 7

(7) ينظر: أصول السرخسي: 157/1، المحصول لابن العربي: ص: 74، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 2/197، المسودة في أصول الفقه: ص: 100، تخريج الفروع على الأصول: ص: 326، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 300/1، البحر المحيط في أصول الفقه: 81/4.

(8) سورة فاطر: الآية 15

(9) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620هـ)، مؤسسه الريان، ط2،

التطبيقات:

قوله تعالى: ﴿الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾⁽¹⁾
قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾⁽²⁾
قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽³⁾

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾⁽⁴⁾
قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾⁽⁵⁾
موطن الاستدلال: هو أن الجمع المعرف بأل الاستغراقية من صيغ العموم، وهو في الكلمات (الْأُمِّيِّينَ ، الْقَوْمَ ، الظَّالِمِينَ ، النَّاسَ ، الرَّازِقِينَ) من الآيات المذكورة آنفاً، فأينما وجدت إحداها دل ذلك على العموم.

2- الجمع المعرف بالإضافة

ومثال المعرف بالإضافة قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾⁽⁶⁾؛ فإن (أولادكم) جمع مضاف، فاستغرق اللفظ جميع الأولاد دون حصر بعدد معين⁽⁷⁾، والأولاد تشمل الذكور والإناث.

التطبيق:

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾⁽⁸⁾

1423هـ-2002م : 11 / 2 ، المسودة في أصول الفقه ، ص: 102 ، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ، 1 / 303 ، البحر المحيط في أصول الفقه ، 4 / 82 .

(1) سورة الجمعة: الآية 2.

(2) سورة الجمعة: الآية 5.

(3) سورة الجمعة: الآية 6.

(4) سورة الجمعة: الآية 7.

(5) سورة الجمعة: الآية 11.

(6) سورة النساء: الآية 11.

(7) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر: 11 / 2 ، المسودة في أصول الفقه: ص: 102 ، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 1 / 303 ، البحر المحيط في أصول الفقه: 4 / 82 .

(8) سورة الجمعة: الآية 7.

موطن الاستدلال: هو أن الجمع المعرف بالإضافة والمتمثل بالكلمات: (أَيُّدِيهِمْ) والواردة في الآيات هي من ألفاظ العموم.

3- المفرد المعرف بالإضافة أو ب: (أل)

وكذلك المفرد المعرف بالإضافة أو ب: (أل)، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَلْيَخْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾⁽¹⁾؛ أي: عن كل أمرٍ من الله - تعالى -، وقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾⁽²⁾، أي: كل إنسان ضعيف⁽³⁾.

التطبيقات:

قوله تعالى: ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾⁽⁴⁾

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾⁽⁵⁾
قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا النَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾⁽⁶⁾

قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽⁷⁾

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽⁸⁾

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽⁹⁾

(1) سورة النور: الآية 63

(2) سورة النساء: الآية 28

(3) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر، 2/ 11، المسودة في أصول الفقه، ص: 102، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، 1/ 303، البحر المحيط في أصول الفقه، 4/ 82.

(4) سورة الجمعة: الآية 2.

(5) سورة الجمعة: الآية 4.

(6) سورة الجمعة: الآية 5.

(7) سورة الجمعة: الآية 6.

(8) سورة الجمعة: الآية 8.

(9) سورة الجمعة: الآية 9.

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾⁽¹⁾

قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾⁽²⁾ .

موطن الاستدلال: هو أن المفرد المعرف بالإضافة أو بـ أل الوارد في الكلمات (الْكِتَابُ ، وَالْحِكْمَةُ، فَضْلُ اللَّهِ، الْفَضْلُ، الْعَظِيمُ، النَّوْرَةُ ، الْحِمَارُ ، الْقَوْمُ ، الْقَوْمُ الظَّالِمِينَ ، الْمَوْتُ ، الْجُمُعَةُ النَّبِيعُ، الصَّلَاةُ ، الْأَرْضُ ، اللَّهْوُ ، التِّجَارَةُ) من الآيات المذكورة هي من ألفاظ العموم⁽³⁾.

4- النكرة في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام أو الشرط

ومن الصيغ التي تقيد العموم بغيرها: النكرة إذا جاءت مع النفي أو النهي أو الاستفهام، أو الشرط أو وصفت بوصف عام:

ومن ذلك وقوعها مع النهي؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾⁽⁴⁾ "قوله أبدا ظرف زمان مبهم لا عموم له ولكنه إذا اتصل بالنهي أفاد العموم فإنه نكرة في سياق النهي وكأنه قال: لا تقم فيه في وقت من الأوقات"⁽⁵⁾، وكذلك النفي والاستفهام الإنكاري؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾⁽⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾⁽⁷⁾.⁽⁸⁾

التطبيقات:

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا﴾⁽⁹⁾

(1) سورة الجمعة: الآية 10.

(2) سورة الجمعة: الآية 11.

(3) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: 304 / 3.

(4) سورة التوبة: الآية 108.

(5) الفروق للقرافي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى:

684هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ: 107 / 1.

(6) سورة الحجرات : الآية 11

(7) سورة فاطر: الآية 3

(8) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر: 11 / 2، المسودة في أصول الفقه: ص: 102، كشف الأسرار شرح أصول

البزدوي: 303 / 1، البحر المحيط في أصول الفقه: 82 / 4.

(9) سورة الجمعة: الآية 7.

موطن الاستدلال: هو أن النكرة في سياق النفي التي هي (أبدا) في سياق لا، من ألفاظ العموم.

قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ⁽¹⁾﴾

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ⁽²⁾﴾

موطن الإستدلال: هو أن النكرة في سياق الشرط (أولياء , تِجَارَةً ، لَهْوًا) من الايات هي من صيغ العموم.

5- النكرة في الإثبات إذا وردت بوصف عام

النكرة في الإثبات قد تفيد العموم أيضا إذا وردت بوصف عام يصلح أن يوصف به كل فرد من أفراد الموصوف؛ كما في قوله تعالى: ﴿ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَدَىٰ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ⁽³⁾﴾؛ لأن الحكم هنا يعم كل قول معروف⁽⁴⁾.

التطبيقات:

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ⁽⁵⁾﴾

موطن الإستدلال: "أرشدكم بعد التوبيخ والتعيير إلى تحري الأصوب، وتوخي المنهج الأقوم على سبيل العموم، قائلًا: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ﴾، وقدم ما كان مؤخرًا وكرر التجارة لإرادة الإطلاق في كل واحد واستقلاله فيما قصد منه، التخالف السابق في اتحاد المعنى؛ لأن ذلك في قصة مخصوصة⁽⁶⁾."

(1) سورة الجمعة: الآية 6.

(2) سورة الجمعة: الآية 11.

(3) سورة البقرة : الآية 263

(4) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر: 11 / 2، المسودة في أصول الفقه: ص: 102، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 303 / 1، البحر المحيط في أصول الفقه: 82 / 4.

(5) سورة الجمعة: الآية 11.

(6) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الربيب (حاشية الطيبي على الكشاف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: 743 هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، 1434 هـ - 2013 م: 421 / 15.

المبحث الثاني

عموم الخطاب في سورة الجمعة

اقتضت دراستي لهذا المبحث أن أوزعه على مطلبين:

المطلب الأول

دلالة العام وتطبيقاتها في سورة الجمعة

لم يختلف الأصوليون في أن كل لفظ من ألفاظ العموم موضوع لغة لاستغراق جميع ما يصدق عليه من الأفراد، ولا في أنه إذا ورد في نص شرعي دل على ثبوت الحكم المنصوص عليه لكل ما يصدق عليه من الأفراد، إلا إذا قام دليل تخصيص على الحكم ببعضها.

وإنما اختلفوا في دلالة العام على ما يشتمل من أفراد، أقطعية الدلالة هي أم ظنية الدلالة؟

تحرير موطن الاتفاق ومحل الخلاف:

ذهب جمهور الأصوليين إلى أن اللفظ إما أن يكون عاما أريد به العموم ، فهذا لا خلاف في قطعيته، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾⁽²⁾.⁽³⁾

(1) سورة الأنبياء: الآية 30

(2) سورة هود: الآية 6

(3) ينظر: أصول الشاشي: أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي، (ت: 344)، دار الكتاب العربي، 1402، بيروت: ص: 24، الفصول في الأصول: 63 / 1، المعتمد: 156 / 2، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الأفاق الجديدة، بيروت: 262 / 3، اللع في أصول الفقه للشيرازي: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 2003م - 1424هـ: ص: 35، التلخيص في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ)، المحقق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت: 8 / 2، المحصول لابن العربي: ص: 81، المحصول للرازي: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ) ، وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة ط3، 1418هـ - 1997م: 105 / 3، روضة الناظر وجنة المناظر: 35 / 2، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 196 / 2، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 36 / 1، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (ت: 749هـ)، المحقق: محمد مظهر بقاء، الناشر: دار المدني، السعودية، ط1، 1406هـ / 1986م: 119 / 2، الموافقات: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: 790هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط1، 1417هـ / 1997م: 61 / 4، شرح التلويح على التوضيح: سعدالدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي (ت: 793هـ) المحقق: زكريا عميرات الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1416هـ - 1996م: 72 / 1، البحر المحيط في أصول الفقه: 337 / 4، إرشاد الفحول

التطبيقات:

قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾⁽¹⁾

وجه الاستدلال: "و(ما) في قوله تعالى: (ما في السماوات وما في الأرض) من صيغ العموم، وأصل استعمالها لغير العقلاء... ومما يلفت النظر أن التسبيح الذي في معرض العموم كله في القرآن مسند إلى " ما " دون " من " إلا في موضع واحد، هو قوله تعالى: (تسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهن)، وهذا شاهد على شمول " ما " وعمومها المتقدم ذكرها؛ لأنه سبحانه أسند التسبيح أولاً إلى السماوات السبع والأرض صراحة بذواتهن، وهن من غير العقلاء بما في كل منهن"⁽²⁾.

قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾⁽³⁾

وجه الاستدلال: " (والله لا يهدي القوم الظالمين) يعني على العموم فيدخل فيهم اليهود دخولا أولياً"⁽⁴⁾.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾⁽⁵⁾

وجه الاستدلال: "لا يفعلون ذلك أبدا بسبب ذنوبهم فقال ﴿ولا يتمنونه أبدا بما قدمت أيديهم﴾ أي بسبب ما عملوا من الكفر والمعاصي والتحريف والتبديل" ﴿والله عليم بالظالمين﴾ يعني على العموم وهؤلاء اليهود داخلون فيهم دخولا أولياً"⁽⁶⁾

إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250 هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق- كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: ط1 1419 هـ - 1999 م: 1/ 356، شرح طلعة الشمس: أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي (ت: 1286 هـ)، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ط2، 1405 هـ - 1985 م: 1/ 104، العدل والإنصاف: أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوجداني، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1404 هـ - 1984 م: 1/ 120، النبذة: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، سنة الولادة 384/ سنة الوفاة 456، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر 1405، بيروت: ص: 36-37.

⁽¹⁾ سورة الجمعة: الآية 1.

⁽²⁾ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: 1393 هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، 1415 هـ - 1995 م: 8/ 4.

⁽³⁾ سورة الجمعة: الآية 5.

⁽⁴⁾ فتح القدير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت: 1250)، الناشر دار الفكر، بيروت: 5/ 225.

⁽⁵⁾ سورة الجمعة: الآية 7.

⁽⁶⁾ فتح القدير: 5/ 226.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ⁽¹⁾﴾

وجه الاستدلال: وافتتاح الجملة بحرف التوكيد إن لتحقيق مضمونها، وإعادة حرف (إن) في الجملة المخبر بها عن المبتدأ الواقع في الجملة الأولى لمزيد العناية والتحقيق... هي مفيدة حكماً يعم ما وقعت خبراً عنه وغيره من كل من يماثل الخبر عنهم في عملهم، فذلك العموم في ذاته حكم جدير بالتأكيد لتحقيق حصوله⁽²⁾.

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ⁽³⁾﴾

وجه الاستدلال: "نداء عام لكل مؤمن ذكر، وأنثى ، وحر، وعبد صحيح ومريض، فشمّل كل مكلف على الإطلاق ... وقوله تعالى: ﴿ فاسعوا ﴾ الواو فيه للجمع، وإن كانت للمذكر إلا أنها عائدة إلى الموصول السابق وهو عام كما تقدم، فيكون طلب السعي متوجهاً إلى كل مكلف إلا ما أخرجه الدليل، وقد أخرج الدليل من هذا العموم أصنافاً، منها: ... ما أخرج من عموم خطاب التكليف كالصغير والنائم والمجنون لحديث ((رفع القلم عن ثلاثة⁽⁴⁾))، وما خرج من خصوص الجمعة، كالمرأة إجماعاً فلا جمعة على النساء، وكالمريض فلا جمعة عليه اتفاقاً كذلك، وهو من يشق عليه أو يزيد مرضه، ومن يمرضه تابع له"⁽⁵⁾.

"الذكر عام يشمل الخطبة المعروفة ونحو التسبيحة... وهو الذكر المسمى بالخطبة والمواظبة عليه فكان ذلك واجباً أو سنة لا أنه الشرط الذي لا يجزيء غيره إذ لا يكون بيانا لعدم الإجمال في لفظ

(1) سورة الجمعة: الآية 8.

(2) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : 1393هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: 1984 هـ: 15/310.

(3) سورة الجمعة: الآية 9.

(4) سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المحقق: مكتب تحقيق التراث، الناشر: دار المعرفة ببيروت، الطبعة: الخامسة 1420 هـ: 468 / 6، ح (3432).

(5) تفسير الماتريدي : محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: 333هـ)، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م: 9/608.

الذكر والشافعية يشترطون خطبتين: ولهما أركان عندهم واستدلوا على ذلك بالآثار وأيا ما كان فالأمر بالسعي للوجوب⁽¹⁾

"وذكر الخبر؛ فاستثنى المرأة فلولا أنها دخلت في قوله تعالى: ﴿فَافْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾⁽²⁾ لما احتاج إلى الاستثناء؛ وكذا قوله ﷺ: ((الجمعة لا تجب على امرأة ولا مسافر ولا عبد ولا مريض))⁽³⁾ استثناء من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾⁽⁴⁾.. والاستثناء إنما هو استخراج بعض ما شمله اللفظ فدل على أن لفظ خطاب التذكير يشملهم.. الاستثناء والتخصيص يدلان على أنهن كن دخلن في اللفظ، وإلا فلم يخص ما لم يدخل تحت العموم⁽⁵⁾.

"كيف يتصور التخصيص، فإذا قلنا: لا جمعة على العبد، ولا على المرأة، فاحتج عليه بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾.

فمن قال .. إن العبد لا يدخل في هذا الخطاب، ومن قال أيضا منهم: إن المرأة لا تدخل في هذا الخطاب لم يكن عليه في الآية حجة، ومن قال منهم بدخول هذين في الخطاب لزمه أن يخص هذا العموم، يفتر حينئذ إلى الحديث الوارد بإسقاط الجمعة عن ذكر فيه من عبد أو امرأة وغيرهما⁽⁷⁾.

(1) روح المعاني: العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، سنة الولادة / سنة الوفاة 1270 هـ، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت: 28/ 102، ينظر: الأحكام للأمدى: 2/ 288.

(2) سورة التوبة: الآية 5.

(3) السنن الكبرى للبيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (384 - 458 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (الدكتور / عبد السند حسن يمامة)، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م: 6/ 258، ح (5699) بلفظ ((الجمعة واجبة، إلا على امرأة أو صبي أو مملوك أو مسافر)).

(4) سورة الجمعة: الآية 9.

(5) التمهيد في أصول الفقه: محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلؤداني الحنبلي (المتوفى: 510 هـ)، المحقق: مفيد محمد أبو عمشة (الجزء 1 - 2) ومحمد بن علي بن إبراهيم (الجزء 3 - 4)، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1985 م: 1/ 295.

(6) سورة الجمعة: الآية 9.

(7) إيضاح المحصول من برهان الأصول: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (536 هـ)، المحقق: د. عمار الطالبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى: ص: 286.

قوله تعالى: ﴿وَدَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ⁽¹⁾﴾

وجه الاستدلال: "واختلف القائلون في تعميمه؛ أهو عموم يحتج بإطلاقه على جواز كل بيع حتى يطالب من الفقهاء من خالف في بيع من البيوع فقال بفساده بأن يقيم الدليل على أنه فاسد غير حلال، أم يكون من العموم الذي لا يقبل التخصيص، لأجل أن كل بيع حرام فاسد لا ينطلق عليه تسمية البيع، لأجل أن البيع في اللغة: نقل الملك بعوض، فإذا قال صاحب الشرع: لا ينتقل الملك بهذا العقد، فإذا ارتفعت عنه التسمية، لأن الحكم مناط بالتسمية ومعلق بها، فإذا سلب الشرع الحكم وهو انتقال الملك، استلبت التسمية التي هي موضوعة لحقيقة هذا الحكم، فكل بيع حرام إذا لم يسم بيعاً، لأجل ما قلناه، فإنه لا يدخل في عموم قوله: (وأحل الله البيع)، فإذا لم يدخل في هذا العموم بقي اللفظ على تعميمه لم يخص منه شيء"⁽²⁾.

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ⁽³⁾﴾.

وجه الاستدلال: "قسمى الأداء قضاء؛ لأن القضاء لفظ متسع وقد يستعمل الأداء في القضاء مقيداً؛ لأن للأداء خصوصاً بتسليم نفس الواجب وعينه؛ لأن مرجع العبارة إلى الاستقصاء مبني على وجوب الأداء، وهو ساقط عن هؤلاء بالاتفاق وكيف يقال بوجوب أداء الصوم على الحائض ولا سبيل لها إلى الأداء ولا إلى إزالة المانع من الأداء بخلاف الحدث فإنه يمكن إزالته، وكذلك المغمى عليه والنائم لكنه سمي قضاء مجازاً؛ لأن من شرط هذا الفرض فوات الأول فلفوات إيجابه في الوقت سمي قضاء ... أي أديت وفرغ منها؛ لأن المراد منها الجمعة وأنها لا تقضى، و... أن الواجب الأصلي في يوم الجمعة هو الظهر لقول عائشة - رضي الله عنها - إنما قصرت الصلاة لمكان الخطبة إلا أن الجمعة أقيمت مقامها مع القدرة على أدائها لنوع حاجة فكان اسم القضاء لها حقيقة من هذا الوجه، قوله (لأن القضاء لفظ متسع) بالكسر أي عام يجوز إطلاقه على تسليم عين الواجب ومثله؛ لأن معناه الإسقاط والإتمام والإحكام وهذه المعاني موجودة في تسليم عين الواجب كما هي موجودة في تسليم مثله فيجوز إطلاقه على الأداء بطريق الحقيقة لعموم معناه كإطلاق الحيوان على الإنسان والفرس والأسد وغيرها إلا أنه

(1) سورة الجمعة: الآية 9.

(2) إيضاح المحصول من برهان الأصول: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (536 هـ)، المحقق: د. عمار الطالبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى: ص: 310.

(3) سورة الجمعة: الآية 10.

لما اختص بتسليم المثل عرفا أو شرعا كان في غيره مجازا فكان إطلاقه على الأداء حقيقة لغوية مجازا عرفيا أو شرعيا⁽¹⁾.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ⁽²⁾﴾

وجه الاستدلال: "أرشدكم بعد التوبيخ والتعيير إلى تحري الأصوب، وتوخي المنهج الأقوم على سبيل العموم، قائلًا: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ﴾، وقدم ما كان مؤخرًا وكرر التجارة لإرادة الإطلاق في كل واحد واستقلاله فيما قصد منه، التخالف السابق في اتحاد المعنى، لأن ذلك في قصة مخصوصة⁽³⁾.

(1) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 137 / 1.

(2) سورة الجمعة: الآية 11.

(3) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف): 421 / 15.

وقد يكون اللفظ عامًا، أي لم تصحبه قرينة تنفي احتمال تخصيصه ولا قرينة تنفي دلالاته على العموم ، فهذا النوع من العام هو الذي اختلف فيه من حيث دلالاته على جميع أفراده أقطعية هي أم ظنية وهم بذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية كابي منصور الماتريدي⁽¹⁾، والمختار عند مشايخ سمرقند والمعتزلة والزيدية والإباضية إلى أن دلالة العام على جميع أفرادها دلالة ظنية⁽²⁾.

(1) محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، (ت: 333 هـ، 944 م)، من أئمة علماء الكلام. نسبته إلى ما تريد (محلة بسمرقند) من كتبه (التوحيد) و (أوهام المعتزلة) و (الرد على القرامطة) و (مآخذ الشرائع) في أصول الفقه، وكتاب (الجدل) و (تأويلات القرآن) و (تأويلات أهل السنة)، و (شرح الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة). ينظر: الأعلام للزركلي : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396 هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م: 19 / 7.

(2) ينظر: الرسالة للشافعي: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب بن القرشي المكي (المتوفى: 204 هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، 1358 هـ / 1940 م: 58 / 1، أصول الشاشي: ص: 25، المعتمد: 156 / 2، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463 هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية، ط2: 299 / 1، التبصرة في أصول الفقه: ص: 157، اللمع في أصول الفقه للشيرازي: ص: 35، التلخيص في أصول الفقه: 8 / 2، أصول السرخسي: 143 / 1، المستصفي: ص: 243، المحصول لابن العربي: ص: 108، المحصول للرازي: 105 / 3، روضة الناظر وجنة المناظر: 35 / 2، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 196 / 2، شرح مختصر الروضة: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (ت: 716 هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1407 هـ / 1987 م: 463 / 2، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: 119 / 2، الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة 785 هـ): تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، عام النشر: 1416 هـ - 1995 م: 97 / 2، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (ت: 772 هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1 1420 هـ - 1999 م: ص: 185، شرح التلويح على التوضيح: 72 / 1، البحر المحيط في أصول الفقه: 337 / 4، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250 هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا ، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: ط1 1419 هـ - 1999 م: 358 / 1، شرح طلعة الشمس: 104 / 1، العدل والإنصاف: 120 / 1، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: للإمام المجتهد المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى، (ت: 840 هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1394 هـ - 1975 م، 165 / 1.

المذهب الثاني:

ذهب عامة مشايخ العراق من الحنفية، كابي بكر الجصاص⁽¹⁾ وأبي الحسن الكرخي⁽²⁾، وأبي زيد الدبوسي⁽³⁾، وعامة المتأخرين منهم، وتابعهم الإمام الشاطبي⁽⁴⁾ من المالكية، والظاهرية والشيعة الإمامية إلى أن دلالة العام على جميع أفرادها قطعية⁽⁵⁾.

الرأي المختار:

هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من كون دلالة العام ظنية؛ لأن كثرة التخصيص قائمة وقوية، ولهذا ذهب العلماء إلى المنع من العمل بالعام قبل البحث عن المخصص.

-
- (1) أحمد بن علي الرازي، الحنفي، أبو بكر المعروف بالجصاص، (355 - 370 هـ)، فقيه مجتهد، ورد بغداد في شبابه، درس، وجمع، وتخرج به المتفقهة، من تصانيفه: شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني، شرح مختصر الطحاوي في فروع الفقه الحنفي، احكام القرآن، كتاب في اصول الفقه، وشرح كتاب الخصاف في ادب القاضي على مذهب ابي حنيفة. ينظر: معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت 7/ 2.
 - (2) عبيد الله بن الحسين الكرخي، أبو الحسن، (260 - 340 هـ)، فقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق. مولده في الكرخ ووفاته ببغداد. له "رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية" و "شرح الجامع الصغير" و "شرح الجامع الكبير" ينظر: الأعلام للزركلي: 4/ 193.
 - (3) عبد الله بن عمر بن عيسى، أبو زيد، (ت: 430 هـ)، فقيه، اصولي، ولي القضاء، أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود. كان فقيهاً باحثاً، نسبته إلى دبوسية (بين بخارى وسمرقند)، له "تأسيس النظر" في ما اختلف به الفقهاء أبو حنيفة وصاحبا ومالك الشافعي، و "الأسرار" في الأصول والفروع، عند الحنفية، و "تقويم الأدلة" أصول، في الأصول، و "الأمم الأقصى". ينظر: الأعلام للزركلي: 4/ 109، معجم المؤلفين: 6/ 96.
 - (4) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي: (ت: 790 هـ/ 1388م)، أصولي حافظ، كان من أئمة المالكية. من كتبه "الموافقات في أصول الفقه" أربع مجلدات، و "المجالس" شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري، و "الإفادات والإنشادات" رسالة في الأدب، و "الاتفاق في علم الاشتقاق" و "أصول النحو" و "الاعتصام" في أصول الفقه، ثلاث مجلدات، و "شرح الألفية" سماه "المقاصد الشافعية في شرح خلاصة الكافية" خمسة مجلدات ضخام. ينظر: الأعلام للزركلي: 1/ 75.
 - (5) ينظر: أصول الشاشي: ص: 25، الفصول في الأصول: 1/ 64، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: 3/ 264، اللمع في أصول الفقه للشيرازي: ص: 35، أصول البزدوي: ص: 59، أصول السرخسي: 1/ 143، المستصفى: ص: 243، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 1/ 304، الموافقات: 4/ 61، شرح التلويح على التوضيح: 1/ 72، تهذيب الوصول: للعلامة الحلبي، جمال الدين أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر، (648 هـ- 726 هـ)، تحقيق السيد: محمد حسين الرضوي الكشميري، منشورات الإمام علي ﷺ، لندن، الطبعة المحققة الأولى، 1421 هـ- 2001م: ص: 126.

المطلب الثاني

عموم الخطاب في سورة الجمعة

أولاً: خطاب المذكر أيعم المذكر والمؤنث أم يخص المذكر؟ وتطبيقاته في سورة الجمعة.

اتفق علماء الأصول على الخطاب الشامل أحدهما لا يدخل في الجمع الخاص بالآخر كالرجال والنساء، ولا خلاف في دخولهما في الجمع الذي لم تظهر فيه علامة تذكير ولا تأنيث كلفظ الناس فهذا يتناول الذكور والإناث⁽¹⁾.

لكنهم اختلفوا: في الجمع المذكر الذي ظهرت فيه علامة التذكير، كلفظ (المسلمين والمؤمنين) أهو ظاهر في دخول الإناث فيه أم لا؟

واختلافهم في هذه المسألة على مذهبين هما:

المذهب الأول:

ذهب كل من الحنفية والشافعية وابن خويز منداد⁽²⁾ والقاضي عبد الوهاب⁽³⁾

(1) المعتمد: 233 / 1، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: 53 / 4، الفروق للقرافي: 189 / 2، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 268 - 289، المسودة في أصول الفقه: ص: 99، شرح مختصر الروضة: 516 / 2، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 32 / 2، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: 218 / 2، الإبهاج في شرح المنهاج: 273 / 1، البحر المحيط في أصول الفقه: 243 / 4، فتح القدير للكمال ابن الهمام: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: 861هـ)، دار الفكر، بدون ت ط: 378 / 8، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: 319 / 1، مذكرة في أصول الفقه: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: 1393هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الخامسة، 2001 م: ص: 255، نفائس الأصول في شرح المحصول: 1884 / 4، شرح طلعة الشمس: 92 / 1، العدل والإنصاف: 119 / 1.

(2) ابن خويز منداد: محمد بن أحمد بن عبد الله، الإمام العلامة شيخ المالكية أبو بكر البغدادي، له مصنفات في الفقه والأصول، توفي سنة 390. ينظر: ديوان الإسلام: شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت: 1167هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1411هـ - 1990م: 2 / 243.

(3) عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي، أبو محمد: (362- 422هـ / 973- 1031م) قاض، من فقهاء المالكية، له نظم ومعرفة بالأدب. ولد ببغداد، وولي القضاء في اسعرد، وبادرايا (في العراق) ورحل إلى الشام فمر بمعرفة النعمان واجتمع بـ أبي العلاء، وتوجه إلى مصر، فعلت شهرته وتوفي فيها، له كتاب " التلقين " في فقه المالكية و " عيون المسائل " و " النصرة لمذهب مالك " و " شرح المدونة " و " الإشراف على مسائل " و " الخلاف " و " غرر المحاضرة ورؤوس مسائل المناظرة " و " شرح فصول الأحكام " و " اختصار عيون المجالس ". ينظر: الأعلام للزركلي: 183 - 184.

والقراقي⁽¹⁾ من المالكية ورواية عن الإمام أحمد، وقول القاضي أبي يعلى⁽²⁾ من الحنابلة والمعتزلة والإباضية إلى أن خطاب المذكر يعم المذكر والمؤنث⁽³⁾.

المذهب الثاني:

وهو مذهب بعض الحنفية وأكثر المالكية وبعض الشافعية، والإمام أحمد في رواية عنه وأبو الخطاب⁽⁴⁾ من الحنابلة، وقول للمعتزلة والظاهرية والشوكاني إلى أن خطاب المذكر لا يعم المؤنث⁽⁵⁾.

و"سكت الأصوليون عن الخناثا"⁽⁶⁾ هل يدخلون في خطاب المذكر والمؤنث، أما إن قلنا بدخول النساء فالخناثا بطريق أولى، وأما إذا قلنا لا يدخلن فالظاهر من تصرف الفقهاء دخولهم في خطاب النساء في التغليظ، والرجال في التخفيف، وربما أخرجوا من القسمين، ولهم أحكام كثيرة مختلفة⁽¹⁾.

(1) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي القراقي، (ت: 684 هـ / 1285 م)، من علماء المالكية، له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها "أنوار البروق في أنواء الفروق"، و"الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرف القاضي والإمام" و"الذخيرة" في فقه المالكية، و"اليواقيت في أحكام المواقيت" و"شرح تنقيح الفصول" في الأصول و"مختصر تنقيح الفصول" و"الخصائص" في قواعد العربية، و"الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة"، وكان مع تبحره في عدة فنون، من البارعين في عمل التماثيل المتحركة في الآلات الفلكية وغيرها. ينظر: الأعلام للزركلي: 94/1 - 95.

(2) محمد بن محمد بن محمد بن الحسين، أبو يعلى الصغير، عماد الدين ابن القاضي أبي خازم ابن أبي يعلى الكبير (494 - 560 هـ)، قاض، من كبراء الحنابلة ببغداد. ولي القضاء بباب الأزج (سنة 533) وانتقل إلى القضاء بواسط (سنة 537) وذهب بصره، فعاد إلى بغداد وتوفي بها، من كتبه (التعليقة) في مسائل الخلاف، و (النكت والإشارات في المسائل المفردات) و (شرح المذهب). ينظر: الأعلام للزركلي: 7/24.

(3) ينظر: المعتمد: 1/233، الفروق للقراقي: 2/189، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 2/268-289، نفائس الأصول في شرح المحصول: 4/1884، المسودة في أصول الفقه: ص: 99، شرح مختصر الروضة: 2/516، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 2/32، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: 2/218، الإبهاج في شرح المنهاج: 1/273، البحر المحيط في أصول الفقه: 4/243، فتح القدير للكمال ابن الهمام: 8/378، مذكرة في أصول الفقه: ص: 255، شرح طلعة الشمس: 1/92، العدل والإنصاف: 1/119.

(4) محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني، البغدادي، الأزجي، الحنبلي، أبو الخطاب، (432 - 510 هـ)، فقيه، أصولي، متكلم، فرضي، أديب، ناظم. وسمع الكثير، وتفقه، وقرأ الفرائض، ودرّس، وحدث، وافتى، وناظر، وتوفي ببغداد في جمادى الآخرة، ودفن بالقرب من الإمام أحمد. من تصانيفه "التمهيد في أصول الفقه، رؤوس المسائل، الهداية في فروع الفقه الحنبلي، التهذيب في الفرائض، الانتصار في المسائل"، وله شعر. ينظر: معجم المؤلفين: 8/188.

(5) ينظر: المعتمد: 1/233، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: 4/53، اللمع في أصول الفقه للشيرازي: ص: 21، الفروق للقراقي: 2/189، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 2/268-289، المسودة في أصول الفقه: ص: 99، شرح مختصر الروضة: 2/516، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: 2/32، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: 2/218، الإبهاج في شرح المنهاج: 1/273، البحر المحيط في أصول الفقه: 4/243، فتح القدير للكمال ابن الهمام: 8/378، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: 1/319، مذكرة في أصول الفقه: ص: 255.

(6) وهو الذي ليس بذكر ولا أنثى. ينظر: العين: باب الخاء والثاء والنون، 4/248.

الرأي المختار:

هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من دخول الإناث في خطاب الذكور لأن عادة أهل اللغة تغليب جمع التذكير إذا اجتمع المذكر والمؤنث في الخبر والأمر.

التطبيقات:

- قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾⁽²⁾
- قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خُمِلُوا الثَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾⁽³⁾
- قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنَّ زَعْمَتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽⁴⁾
- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾⁽⁵⁾
- قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽⁶⁾
- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽⁷⁾

وجه الاستدلال: "وذكر الخبر؛ فاستثنى المرأة فلولا أنها دخلت في قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁸⁾ لما احتاج إلى الاستثناء؛ وكذا قوله ﷺ: ((الجمعة لا تجب على امرأة ولا مسافر ولا عبد ولا مريض))⁽⁹⁾ استثناء من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾⁽¹⁰⁾، .. والاستثناء إنما هو استخراج بعض ما شمله اللفظ فدل على

(1) التخبير شرح التحرير: 2480/5، ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: 4/ 243.

(2) سورة الجمعة: الآية 3.

(3) سورة الجمعة: الآية 5.

(4) سورة الجمعة: الآية 6.

(5) سورة الجمعة: الآية 7.

(6) سورة الجمعة: الآية 8.

(7) سورة الجمعة: الآية 9.

(8) سورة التوبة: الآية 5.

(9) سبقت حالته في ص 18

(10) سورة الجمعة: الآية 9.

أن لفظ خطاب التذكير يشملهم..الاستثناء والتخصيص يدلان على أنهن كن دخلن في اللفظ، وإلا فلم يخص ما لم يدخل تحت العموم⁽¹⁾.

"كيف يتصور التخصيص، فإذا قلنا: لا جمعة على العبد، ولا على المرأة، فاحتج عليه بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾⁽²⁾

فمن قال .. إن العبد لا يدخل في هذا الخطاب، ومن قال أيضا منهم: إن المرأة لا تدخل في هذا الخطاب لم يكن عليه في الآية حجة، ومن قال منهم بدخول هذين في الخطاب لزمه أن يخص هذا العموم، فيفتقر حينئذ إلى الحديث الوارد بإسقاط الجمعة عن ذكر فيه من عبد أو امرأة وغيرهما⁽³⁾.

"واختلف القائلون في تعميمه؛ هل هو عموم يحتج بإطلاقه على جوار كل بيع حتى يطالب من الفقهاء من خالف في بيع من البيوع فقال بفساده بأن يقيم الدليل على أنه فاسد غير حلال، أو يكون من العموم الذي لا يقبل التخصيص، لأجل أن كل بيع حرام فاسد لا ينطلق عليه تسمية البيع، لأجل أن البيع في اللغة: نقل الملك بعوض، فإذا قال صاحب الشرع: لا ينتقل الملك بهذا العقد، فإذا ارتفعت عنه التسمية، لأن الحكم مناط بالتسمية ومعلق بها، فإذا سلب الشرع الحكم وهو انتقال الملك، استلابت التسمية التي هي موضوعة لحقيقة هذا الحكم، فكل بيع حرام إذا لم يسم بيعا، لأجل ما قلناه، فإنه لا يدخل في عموم قوله: (وأحل الله البيع)، فإذا لم يدخل في هذا العموم بقي اللفظ على تعميمه لم يخص منه شيء⁽⁴⁾.

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾⁽⁵⁾

وجه الاستدلال: الاستثناء والتخصيص دليل على وجود العموم في الآية الكريمة "الاستثناء والتخصيص يدلان على أنهن كن دخلن في اللفظ، وإلا فلم يخص ما لم يدخل تحت العموم⁽⁶⁾.

"والكلية: هي ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى واحد، ويكون الحكم ثابتاً لكل بطريق الالتزام وهذا كصيغ العموم كلها، فإذا قلنا كل إنسان يشبعه رغيفان غالباً، صدق باعتبار الكلية دون الكل، أو كل

(1) التمهيد في أصول الفقه: 295 / 1.

(2) سورة الجمعة: الآية 9.

(3) إيضاح المحصول من برهان الأصول: ص: 286.

(4) إيضاح المحصول من برهان الأصول: ص: 310.

(5) سورة الجمعة: الآية 10.

(6) التمهيد في أصول الفقه: 295 / 1.

رجل يحمل الصخرة العظيمة، صدق باعتبار الكل دون الكليّة: فلو كان مدلول العموم كلاً لما لزم ثبوت حكمه لفرد معين من أفراد إذا كان في سياق النفي أو النهي، لأنه لا يلزم من النهي، عن المجموع إلاّ ترك ذلك المجموع من حيث هو ذلك المجموع، وذلك يكفي في تحقيقه جزء منه، لكن العام هو الذي يقتضي ثبوت حكمه لكل فرد منه في النفي والنهي، وذلك إنّما يتحقق إذا كان مسماه كليّة لا كلاً، وتندرج العبيد عندنا وعند الشافعي في صيغة الناس والذين آمنوا، أنهم كلّ عبيده أو بعضهم إلاّ بدليل يدل على أن الواقف عنده في ذلك الوقت هل الكل أو البعض" (1).

(1) شرح تنقيح الفصول: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ)، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، 1393هـ - 1973م: ص: 196.

ثانيا: الخطاب بـ" يا أيها الذين آمنوا" أيشمل الرسول ﷺ؟ وتطبيقاته في سورة الجمعة.

تحرير محل الخلاف:

لا خلاف بين الأصوليين في عدم دخول النبي ﷺ بالخطاب الخاص بالأمة، مثل خطابها بـ: "يا أيها الأمة"⁽¹⁾ لكن اختلفوا في الخطاب الذي لا يظهر اختصاصه بالأمة إلى مذاهب أربعة:

المذهب الأول:

ذهب جمهور الأصوليين إلى أن الخطاب العام للأمة يشمل الرسول ﷺ كما يشمل الأمة سواء صدر الخطاب بلفظ - قل - أم لم يصدر⁽²⁾.

المذهب الثاني:

ذهب جماعة من الفقهاء منهم الصيرفي⁽³⁾ والحلي⁽⁴⁾ إلى أن الخطاب العام للأمة خاص بها ولا يشمل رسول الله ﷺ سواء صدر الخطاب بلفظ - قل - أم لم يصدر⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المستصفى: ص: 241، البحر المحيط في أصول الفقه: 257 / 4.
(2) ينظر: الفصول في الأصول: 364 / 2، المعتمد: 344 / 2، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: 97 / 3، اللمع في أصول الفقه للشيرازي: ص: 21، البرهان في أصول الفقه: 132 / 1، قواطع الأدلة في الأصول: 121 / 1، المستصفى: ص: 235، روضة الناظر وجنة المناظر: 587 / 1، الإحكام في أصول الأحكام للأمدى: 260 / 2-262، نفائس الأصول في شرح المحصول: 2392 / 6، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: 205 / 2، البحر المحيط في أصول الفقه: 254 / 4، التقرير والتحرير على تحرير الكمال بن الهمام: 285 / 1، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: 322 / 1، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (المتوفى: 1250هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ: 26 / 2.

(3) هو محمد بن عبد الله، أبو بكر الصيرفي، الإمام الجليل الأصولي. كان يقال: إنه أعلم خلق الله تعالى بالأصول بعد الشافعي. من تصانيفه: شرح الرسالة، كتاب في الإجماع، كتاب في الشروط. توفي سنة 330 هـ. ينظر: وفيات الأعيان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: 1، 1994: 4 / 199.

(4) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله، (338 - 403 هـ)، فقيه شافعي، قاض، ولد بجرجان وحمل إلى بخاري، وكتب الحديث عن أبي بكر محمد بن أحمد بن حبيب وغيره، وتفقه على أبي بكر الأودني وأبي بكر القفال، ثم صار إماماً معظماً مرجوعاً إليه بما وراء، وفاته في بخارى. له (المنهاج) في شعب الإيمان، ونسبته إلى جده حليم المذكور. ينظر: وفيات الأعيان: 137 / 2، الأعلام للزركلي: 235 / 2.

(5) البرهان في أصول الفقه: 131 / 1، المستصفى: ص: 241، المسودة في أصول الفقه: ص: 31، التحرير شرح التحرير: 2492 / 5.

المذهب الثالث:

ذهب المالكية وبعض الشافعية إلى أن الخطاب إذا اقترن بلفظ قل - كان عاما يشمل الرسول ﷺ والأمة⁽¹⁾.

المذهب الرابع:

ذهب بعض العلماء منهم المقترح⁽²⁾ إلى أن الرسول ﷺ يدخل في خطاب القرآن ولا يدخل في خطاب السنة؛ لأن "الخطاب إما أن يكون من الكتاب، أو من السنة، فإن كان من الكتاب فهو مبلغ عن الله سبحانه وتعالى، والمبلغ يندرج تحت عموم الخطاب، وإن كان من السنة فإما أن يكون مجتهدا أو لا. فإن قلنا: إنه مجتهد فيرجع إلى أن المخاطب: أيدخل تحت الخطاب أم لا؟ وإن لم يكن مجتهدا فهو مبلغ، والمبلغ إذن داخل تحت الخطاب"⁽³⁾.

الرأي المختار:

هو ما ذهب إليه جمهور الأصوليين من دخول الرسول ﷺ في الخطاب؛ لأن اللغة لا تفرق في الخطاب العام بين شخص وآخر، ثم أن الرسول ﷺ قد دخل مع أمته في الخطابات الشرعية كافة، ولم يفارقهم إلا بما خصه الدليل في حكم ما فيكون مختصا به دون غيره وبهذا يكون ﷺ مخاطبا بالخطاب العام.

(1) ينظر: البرهان في أصول الفقه: 1/ 132، قواطع الأدلة في الأصول: 1/ 121، المستصفى: ص: 235، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 2/ 260 - 262، نفائس الأصول في شرح المحصول: 6/ 2392، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: 2/ 205، البحر المحيط في أصول الفقه: 4/ 254.

(2) مظفر بن عبد الله بن علي بن الحسين، أبو الفتح، تقي الدين، المعروف بالمقترح، (560 - 612 هـ)، فقيه شافعي مصري، برع في أصول الدين والخلاف، تفقه في الإسكندرية، له تصانيف، منها (شرح المقترح في المصطلح) للبروي، عرف بالمقترح لأنه كان يحفظه، ومن كتبه (شرح الإرشاد في أصول الدين) وهو جد القاضي ابن دقيق العيد لأمه. ينظر: الأعلام للزركلي: 7/ 256.

(3) لم تذكر المصادر التي في يدي من هم لكن ينظر رأيهم في: البرهان في أصول الفقه: 1/ 131، المستصفى: ص: 241، المسودة في أصول الفقه: ص: 31، البحر المحيط في أصول الفقه: 4/ 254، التعبير شرح التحرير: 5/ 2492، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: 1/ 322.

التطبيقات:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ⁽¹⁾﴾

"والكلية: هي ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى واحد، ويكون الحكم ثابتاً لكل بطريق الالتزام وهذا كصيغ العموم كلها، فإذا قلنا كل إنسان يشبعه رغيفان غالباً، صدق باعتبار الكلية دون الكل، أو كل رجل يحمل الصخرة العظيمة، صدق باعتبار الكل دون الكلية: فلو كان مدلول العموم كلاً لما لزم ثبوت حكمه لفرد معين من أفراد إذا كان في سياق النفي أو النهي، لأنه لا يلزم من النهي، عن المجموع إلا ترك ذلك المجموع من حيث هو ذلك المجموع، وذلك يكفي في تحقيقه جزء منه، لكن العام هو الذي يقتضي ثبوت حكمه لكل فرد منه في النفي والنهي، وذلك إنما يتحقق إذا كان مسماه كلية لا كلاً، وتندرج العبيد عندنا وعند الشافعي في صيغة الناس والذين آمنوا، أنهم كل عبيده أو بعضهم إلا بدليل يدل على أن الواقف عنده في ذلك الوقت هل الكل أو البعض"⁽²⁾.

"الأخذ بالتعميم اعتباراً بمجرد اللفظ والمقصود، [وإن] كان السبب على الخصوص، واستدلوا على فساد البيع وقت النداء بقوله تعالى: {وذروا البيع} مع أن المقصود إيجاب السعي لا بيان فساد البيع لأن الدلالة عليه في مثل الحديث بنفس صيغة العموم، وهي ما بأصل الوضع"⁽³⁾.

(1) سورة الجمعة: الآية 9.

(2) شرح تنقيح الفصول: ص: 196.

(3) الموافقات: 2/ 156.

الخاتمة

الحمد لله، وأفضل الصلاة، وأزكى التسليم، على النبي الكريم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

بعد الانتهاء من البحث والدراسة، بين صفحات أصول الفقه في مبحث العام في ظل سورة كريمة من سور القرآن الكريم، (سورة الجمعة) أن لي أن أجمع ثمرة جهدي وأنظم ما توصلت إليه من النتائج وهي كما يأتي:

- إن دلالة العام على ما يشتمل عليه من أفراد ظنية؛ لأن كثرة التخصيص قائمة وقوية.
- إن خطاب الله تعالى لعباده بـ "يا أيها الذين آمنوا" يشمل الرسول ﷺ، لأن اللغة لا تفرق في الخطاب العام بين شخص وآخر و ثم الرسول ﷺ قد دخل مع أمته في الخطابات الشرعية كافة، ولم يفارقهم إلا بما خصه الدليل في حكم ما فيكون مختصا به دون غيره، وبهذا يكون ﷺ مخاطبا بالخطاب العام.
- إن الخطاب الذي ظهرت فيه علامة التذكير، كلفظ (المسلمين والمؤمنين) ظاهر في دخول الإناث فيه.
- إن الخطاب الخاص بالنبي محمد ﷺ لا يتناول الأمة من حيث اللغة، لان الخطاب الوارد في اللغة للواحد لا يتناول غيره بوضعه، وإنما يتناول الأمة من الناحية الشرعية، لان الله تعالى أرسله ﷺ لهداية خلقه ، ولا يكون ذلك إلا باقتنائهم به ﷺ.

وأوصي بدراسة جميع المباحث الاصولية التي يُستدل عليها بآيات سورة الجمعة.. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .. أسأله - تعالى - أن يكون عملي خالصا لوجهه الكريم، أنه نعم المولى ونعم النصير.

المصادر والمراجع

- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456هـ)، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الأمدي (ت: 631هـ) تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، 1404.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق- كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: ط1 1419هـ - 1999م.
- أصول البزدوي: أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، فخر الإسلام البزدوي (المتوفى: 482هـ)، الناشر: مطبعة جاويد بريس - كراتشي.
- أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1414هـ - 1993م.
- أصول الشاشي: أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي أبو علي، (ت: 344)، دار الكتاب العربي، 1402، بيروت.
- أضاء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى : 1393هـ)، الناشر : دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت - لبنان، 1415 هـ - 1995 م.
- الأعلام للزركلي : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002م.
- إيضاح المحصول من برهان الأصول: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (536 هـ)، المحقق: د. عمار الطالبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى.
- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: للإمام المجتهد المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى، (ت: 840هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1394هـ - 1975م.
- البحر المحيط في أصول الفقه أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، 1421هـ - 2000م.
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، شمس الدين الأصفهاني (ت: 749هـ)، المحقق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط1، 1406هـ / 1986م.
- التبصرة في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، 1403.

- التعبير شرح التحرير: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (ت: 885هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد ، السعودية- الرياض، ط1، 1421هـ - 2000م.
- التحرير والتتوير «تحرير المعنى السديد وتتوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : 1393هـ)، الناشر : دار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: 1984 هـ.
- تخریج الفروع على الأصول: محمود بن أحمد بن محمود بن بختیار، أبو المناقب شهاب الدين الزُّنْجاني (المتوفى: 656هـ)، المحقق: د. محمد أديب صالح، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1398.
- تفسير الماتريدي : محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (المتوفى: 333هـ)، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
- التلخيص في أصول الفقه: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ)، المحقق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت.
- التمهيد في أصول الفقه: محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكُؤْدَانِي الحنبلي (المتوفى: 510 هـ)، المحقق: مفيد محمد أبو عمشة (الجزء 1 - 2) ومحمد بن علي بن إبراهيم (الجزء 3 - 4)، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى ، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1985م.
- تهذيب الوصول: للعلامة الحلي، جمال الدين أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر، (648هـ- 726هـ)، تحقيق السيد: محمد حسين الرضوي الكشميري، منشورات الإمام علي، لندن، الطبعة المحققة الأولى، 1421هـ- 2001م.
- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع: حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (المتوفى: 1250هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ديوان الإسلام: شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت: 1167هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1411هـ- 1990م.
- الرسالة للشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المطلبى القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبة الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م.
- روح المعاني: العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، 1270هـ، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- روضة الناظر وجنة المناظر: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620هـ)، مؤسسه الريان، ط2، 1423هـ- 2002م

- السنن الكبرى للبيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (384 - 458 هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (الدكتور / عبد السند حسن يمامة)، الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م.
- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المحقق: مكتب تحقيق التراث، الناشر: دار المعرفة ببيروت، الطبعة: الخامسة 1420 هـ.
- شرح التلويح على التوضيح: سعدالدين مسعود بن عمر التتازاني الشافعي (ت: 793 هـ) المحقق: زكريا عميرات الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1416 هـ - 1996 م.
- شرح المعالم في أصول الفقه: ابن التلمساني عبد الله بن محمد علي شرف الدين أبو محمد الفهري المصري (المتوفى: 644 هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م.
- شرح تنقيح الفصول: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684 هـ)، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة: الأولى، 1393 هـ - 1973 م.
- شرح طلعة الشمس: أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي (ت: 1286 هـ)، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ط2، 1405 هـ - 1985 م.
- شرح مختصر الروضة: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصي، أبو الربيع، نجم الدين (ت: 716 هـ)، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1407 هـ / 1987 م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393 هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4 1407 هـ - 1987 م.
- طبقات الأولياء: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن أحمد الشافعي المصري (ت: 804 هـ)، بتحقيق: نور الدين شريبه، الناشر: مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط2، 1415 هـ - 1994 م.
- طبقات المفسرين للسيوطي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748 هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985 م.
- العدل والإنصاف: أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي ، 1404 هـ - 1984 م.
- فتح القدير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت: 1250)، الناشر دار الفكر، بيروت.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: 743 هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطاء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، 1434 هـ - 2013 م.

- الفروق للقرافي: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: 684هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- الفصول في الأصول: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت: 370هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، ط2، 1414هـ - 1994م.
- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية، ط2.
- القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426هـ - 2005م.
- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (ت: 730هـ)، المحقق: عبد الله محمود محمد عمر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1 1418هـ/1997م.
- اللع في أصول الفقه للشيرازي: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الثانية، 2003م - 1424هـ.
- المحصول لابن العربي: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)، المحقق: حسين علي البدري - سعيد فودة، الناشر: دار البيارق - عمان، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 1999.
- المحصول للرازي: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: 606هـ) ، وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة ط3، 1418هـ - 1997م.
- مختصر التحرير شرح الكوكب المنير: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (ت: 972هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة: الطبعة الثانية 1418هـ - 1997م.
- المستصفى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ - 1993م .
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- المسودة في أصول الفقه: آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: 652هـ)، وأضاف إليها الأب، عبد الحلیم بن تيمية (ت: 682هـ) ، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (728هـ)]، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتاب العربي.
- المعتمد في أصول الفقه: محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين، (ت: 436هـ)، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، 1403، بيروت.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفى سنة 785هـ: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، عام النشر: 1416هـ - 1995م.
- الموافقات: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: 790هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/ 1997م.
- النبذة: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، سنة الولادة 384/ سنة الوفاة 456، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر 1405، بيروت.
- نفائس الأصول في شرح المحصول: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت 684هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م.
- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (ت: 772هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1 1420هـ - 1999م.
- وفيات الأعيان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: 1، 1994.